وزارة العدل

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

نشرة الصحافة اليومية

اليوم: الأربعاء

التاريخ: 2019-8-21

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

توصيات الوزارة لتطويق «أزمة الإعلانات القضائية» أحيلت إلى المجلس

5 ملايين غرامات خسرتها «العدل».. بالتقادم!

بدأت وزارة العدل تحركاتها العملية لتطويق أزمة مستفحلة، ميدانها «الأحكام القضائية غير المعلنة»، في ظل الكشف عن تكبد الخزانة العامة للدولة خسائر تناهز الـ5 ملايين دينار، عبارة عن غرامات في قضايا جنحية سقطت بالتقادم قبل تحصيلها، وتوقع سقوط أحكام أخرى بمضي المدة.

وذكرت إحصائية قضائية أحيلت إلى مجلس الأمة أن اللجنة التي شكّلتها «العدل» في 2018 لحصر الأحكام الغيابية الصادرة في الجنايات والجنح خلصت إلى عدد من التوصيات لتلافي عدم إنفاذ الأحكام بدواعي عدم الإعلان، ومنع أسباب سقوطها بالتقادم، وحرمان الخزانة من أموال الغرامات، في ضوء ملاحظة اللجنة أن هناك ارتفاعاً في الأحكام القضائية المطعون عليها بالمعارضة، لا سيما في قضايا الجنح، ولم تحدد جلسات لنظرها حتى الآن، لعدم ورود ملفات القضايا من جهة حفظها بإدارة التحقيقات، مما يعرضها إلى السقوط بطول المدة.

وبيّنت الإحصائية، التي حصلت **القبس** على نسخة منها، في أولى توصياتها، أهمية سنّ نظام جديد لحفظ وأرشفة ملفات قضايا الجنح المحكوم فيها غيابياً بإدارة كتاب المحكمة الكلية بوزارة العدل لمدة خمس سنوات، بدلاً من حفظها بالإدارة العامة للتحقيقات.

ورأت اللجنة أن هذا الإجراء سيؤتي ثماره عند تفعيل آلية تحديد جلسات المعارضة بصورة آلية - خلال شهر مثلاً - من تاريخ التقرير بها، نظراً الى سهولة استرجاع ملفات هذه القضية لكونها بحوزة إدارة كتاب المحكمة الكلية، على أن تجري إعادة هذه الملفات إلى الإدارة العامة للتحقيقات عند اكتمال هذه المدة أو فور إتمام إعلانها وعدم الطعن عليها في الميعاد القانوني أو فور الفصل في المعارضة المقدمة عنها.

كما أوصت بإدخال بعض التعديلات الجوهرية على المادة 188 من قانون الإجراءات والمحاكمات الجزائية، وذلك باستخدام وسائل الاتصال الحديثة في إجراءات الإعلان ومنها الرسائل الإلكترونية أو الهاتفية، إضافة إلى تعديل المادة المشار إليها، والذي بموجبه تتساوى الجنايات والجنح في إجراءات إعلان الأحكام الغيابية، وذلك بإلغاء اشتراط القبض على المحكوم عليه أو إعلانه لشخصه، وأشارت اللجنة بوجود مشروع قانون مقدم من النيابة العامة في هذا الشأن.

> أحكام بالجملة مرشحة للسقوط بمضي المدة وفقدان ملايين الدنانير

> الأرشفة لـ5 سنوات لقضايا الجنح المحكومة غيابياً بالمحكمة الكلية بدلاً من إدارة التحقيقات

> مشروع قانون لإلغاء اشتراط القبض على المحكوم عليه أو إعلانه لشخصه

> الاستفادة من وسائل التواصل الحديثة في إجراءات الإعلان للأحكام القضائية

> زيادة الكادر الوظيفي ومندوبي الإعلان لحصر الأحكام غير المعلنة

فهد العفاسي

وارتأت اللجنة أنه حتى يجري الأخذ بالتوصيات الواردة في البندين الأول والثاني المشار إليهما، فإن الأمر يستلزم تطويق مشكلة الأحكام الغيابية - غير المعلنة في الوقت الحالي - وذلك بالاستعانة بعدد كاف من الموظفين ومندوبي الإعلان على وجه السرعة، يُعهد إليهم بحصر الأحكام القضائية غير المعلنة المهددة بالسقوط بمضي المدة لإجراء اللازم نحو إعلانها، وذلك تحت الإشراف الفني لنيابة شؤون التنفيذ الجنائي والتعاون الدولي.

وأوصت كذلك، بتكليف المختصين - في الوقت الراهن - بإدارة كتاب المحكمة الكلية بوزارة العدل بالتنسيق والمتابعة بشكل دوري ومستمر مع المعنيين في الإدارة العامة للتحقيقات بوزارة الداخلية لعرض ملفات قضايا الجنح المحكوم فيها غيابياً والمطعون عليها بالمعارضة على رؤساء الدوائر الجزائية، وذلك للفصل فيها لحين تنفيذ التوصية الواردة في البند السابق، تجنباً لسقوط الأحكام الغيابية المعارض فيها بالتقادم.

ولدى عرض التوصيات المذكورة في تقرير اللجنة على المكتب الفني بالوزارة، ردّ الأخير بالموافقة على بعضها، والدعوة إلى تعديل بعضها الآخر، حيث اقترح حفظ القضايا المحكوم فيها غيابياً بإدارة كتاب المحكمة الكلية بصفة دائمة، بدلاً من حفظها وأرشفتها بالادارة العامة للتحقيقات، وذلك تيسيراً على المحكمة والمتقاضين عند طلب تلك الملفات، وليس حفظها لمدة خمس سنوات، كما جاء بتوصية اللجنة على ان يجري إخطار ادارة التحقيقات بما يصدر بشأنها من تصرّفات والتنسيق في هذا الامر، بدءا مع المستشار رئيس المحكمة الكلية.

وبخصوص التوصية بشأن ادخال تعديلات على المادة 188 من قانون الاجراءات والمحاكمات الجزائية يرى المكتب الفني الموافقة على ذلك، لا سيما ان هناك تعديلات تشريعية عدة صدرت في هذا المجال.

وإذ وافق المكتب الفني على التوصية الداعية الى تسريع الاستعانة باعداد كافية من الموظفين ومندوبي الاعلان لحصر الاحكام غير المعلنة المهددة بالسقوط، وافق ايضا على تكليف المختصين بادارة كتاب المحكمة الكلية بالتنسيق مع ادارة التحقيقات بوزارة الداخلية، على ان يجري تخصيص ضابط اتصال من الجهتين لتسريع تنفيذ ذلك.

ودعا المكتب الفني الى ضرورة مخاطبة وكيل الوزارة المساعد لقطاع تكنولوجيا المعلومات والاحصاء والادارة العامة لتنفيذ الاحكام، لتحديث البيانات التنفيذية الخاصة بالاحكام الغيابية الصادرة بعقوبة الغرامة، بشأن القضايا التي صدر قرار بحفظها من المستشار المحامي العام في الفترة من 10 الى 14 فبراير 2019، عن الفترة من اول يناير 2000 الى اول يناير 2014 المشار اليها في تقرير اللجنة.

وكانت احصائية قضائية قد أظهرت ارتفاعاً كبيراً في نسبة الاحكام القضائية غير المعلنة، وهو ما نشرته **القبس** بتاريخ 6 يونيو الماضي، حيث بلغ مجموعها نحو 242 الف حكم بالغرامة في جنايات وجنح، يصعب تنفيذها جبراً ضد المحكوم عليهم، لكونها احكاماً ابتدائية غير مشمولة بالنفاذ المعجل، ما يرجح سقوطها عملياً وضياع غرامات بملايين الدنانير، وذلك في الفترة من 2014 إلى 2018.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	2019-8-21	6	16568

الوسط

محليات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تراجع حالات الزواج بين الكويتيين خلال آخر 5 سنوات

كشفت دراسة حديثة أعدها قطاع تكنولوجيا المعلومات والإحصاء في وزارة العدل انخفاضاً في عدد حالات الزواج بين الكويتيين في آخر 5 سنوات.

وبحسب الدراسة، جاء عام 2017 بأقل عدد حيث بلغ 8735 حالة، فبلغ إجمالي عدد حالات الطلاق للزوج الكويتي من الزوجة الكويتية خلال الفترة 2007 – 2017 عدد 5926 حالة، وجاء العام 2012 بأعلى عدد لحالات الطلاق بين الكويتيين حيث بلغ 690 حالة.

وبلغ إجمالي نسبة حالات الطلاق للزوج الكويتي من الزوجة الكويتية على مدى 10 سنوات (خلال الفترة 2007 – 2017) نحو 5.9 بالمائة، تتراوح نسبة حالات الطلاق التي تمت لنفس سنة الزواج خلال الفترة 2007 – 2017 للأزواج والزوجات الكويتيين بين 4.8 بالمائة لعام 2007.

وجاء أعلاها عام 2012 حيث بلغت 7.3 بالمائة، وانخفضت النسبة في عام 2017 إلى 5.2 بالمائة أي بانخفاض قدره 5 بالمائة عن عام 2016، حسب الدراسة.

كما أوضحت الدراسة أن من بين 100 ألف حالة زواج لمواطنين من زوجات كويتيات خلال الفترة من 2007 إلى 2017 بلغ عدد حالات الطلاق 5926 حالة خلال عام الزواج.

قصر العدل

وخلصت الدراسة إلى مجموعة من الأسباب والعوامل المهمة وفي مقدمتها قانون الأحوال الشخصية رقم (51) لسنة 1984 الذي يُعد من أهم أسباب الطلاق في الكويت حيث يشجع المرأة على طلب الطلاق؛ كونها ستحصل على نفقة وسيارة وخادمة وسائق وسكن، وأيضاً حريتها لدرجة أن بعضهن يتزوجن للحصول بعد ذلك على الطلاق.

وركزت الدراسة على عدد من الأسباب الأخرى المهمة ومنها الخيانة الزوجية وغياب الثقة سواء كانت من قبل الزوج أو الزوجة، مُشددة على أن الزواج لا بد أن يقوم على الوفاء والإخلاص والثقة والاحترام المتبادل بين الطرفين، فإذا حدثت الخيانة بين الطرفين اختل توازن البيت وانعدمت الثقة ودخل الشك في العلاقة وهو الأمر الذي يدفع للتفكير في الطلاق.

كما شددت على أن شبكات التواصل الاجتماعي وعدم العدالة بين الزوجات والأوضاع المالية والملل والروتين والإدمان والزواج بالإكراه، وعدم سماح الأهل للزوج برؤية المرأة في فترة الخطوبة تعتبر من الأسباب المقدمة لأسباب الطلاق في الكويت.

و أشارت الدراسة التي اوردها موقع مباشر إلى أهمية نشر الوعي المجتمعي بعواقب الطلاق وأضراره، وما ينتج عنه من تشتيت للأسرة، وآثار سلبية على الزوجين والأسرة والأبناء والمجتمع، وهنا يأتي دور المثقفين والمصلحين الأسريين والإعلاميين وذلك بتقديم برامج يشترك فيها كل من رجال التربية والدين والقضاء والاجتماع والمرشدين النفسيين والاجتماعيين.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	2019-8-21	3	3503

الجريدة
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الخارجية»: إجراءات قانونية وجزائية تجاه كل مَن أساء للكويت

«مخاطبة الجهات المختصة في الدول المعنية لاتخاذ الإجراءات اللازمة»

فهد التركي

كشف نائب رئيس مجلس الوزراء وزير الخارجية الشيخ صباح الخالد، عن مخاطبة الوزارة للجهات المختصة بالدول المعنية لاتخاذ الإجراءات القانونية والجزائية تجاه كل مَن أساء أو تعدّى على الكويت.

وقال الخالد، في رد على سؤال النائب عبدالله الكندري بشأن إجراءات الوزارة القانونية حيال مَن أساء للسُلطة القضائية، إن المادة 99 من الدستور تنص على أن "لكل عضو من أعضاء مجلس الأمة أن يوجّه إلى رئيس مجلس الوزراء وإلى الوزراء أسئلة لاستيضاح الأمور الداخلة في اختصاصهم، وللسائل وحده حق التعقيب مرة واحدة على الإجابة".

وأضاف: "استندت المحكمة الدستورية في قرار تفسيرها للمادة الدستورية المذكورة سلفاً إلى أن المقصود من السؤال، هو طلب بيان أو استفهام عن أمر معيّن، أو واقعة بذاتها، أو استيضاح عن أمر مجهول، أو مفروض أن السائل على الأقل يجهله، أو توجيه نظر في أمر من الأمور، أو التحذير من تصرف، لدرء خطر قد يتوقع حصوله، وأنه لا يجوز أن يكون من شأن السؤال التدخل في شؤون السُلطة التنفيذية، وأن للوزير المسؤول الحق في الرد على السؤال بما يراه مناسباً من بيان يفي بما هو مكتوب، دون أن يكون من شأن السؤال إلزامه بتقديم مستندات أو أوراق أو وثائق مؤيدة أو مثبتة لصحة إجابته، ما لم يز المسؤول تقديمها توضيحاً لإجابته عن السؤال، أو أنها لا تكتمل بدونها".

وذكر أن المادة الأولى من المرسوم الأميري رقم 32 لسنة 1962 الخاص بتنظيم وزارة الخارجية نصّت على أن "تتولى وزارة الخارجية تنسيق السياسات الخارجية للدولة وتنفيذها، ودراسة الشؤون المتعلقة بها، والسهر على علاقات الكويت مع الحكومات الأجنبية والمنظمات الدولية، ورعاية مصالح الكويتيين وحمايتهم في الخارج".

وأوضح أنه التزاماً بما جاء في بنود المادة الثانية من المرسوم، والتي تنص على أن "تمارس وزارة الخارجية جميع الأعمال التي تتصل بعلاقات الكويت بالدول"، وبناء على ما سبق، ومن منطلق قيام الوزارة بمسؤولياتها وواجباتها وفق منطوق الدستور والقانون، فإنها تتخذ جميع الإجراءات الدبلوماسية والقانونية حيال كل القضايا التي تمس الكويت ورعاياها.

وأكد أنه بعد الاطلاع على البنود الواردة في سؤال العضو، فإن الوزارة واستناداً إلى مرسوم إنشائها المشار إليه سلفاً، والذي نصّ في الفقرة الحادية عشرة من المادة الثانية على أن "رعاية المصالح الكويتية في الخارج، واتخاذ الإجراءات لحمايتها في حدود القوانين واللوائح والمعاهدات والعرف الدولي"، تتولى القيام بمخاطبة الجهات المختصة في الدول المعنيّة، لاتخاذ الإجراءات القانونية والجزائية اللازمة تجاه كل مَن قام بأي فعل يشكّل إساءة أو تعدياً على الكويت، كما أن الوزارة لا تتردد في إصدار أي تصريحات أو بيانات لدى ورود ما يفيد التعدي على أي سُلطة كويتية.

صباح الخالد

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	2019-8-21	4	4198

القبس
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«نزاهة»: تشكيل اللجنة العليا لمكافحة الفساد

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) امس عن تشكيل اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم 691 لسنة 2019.

وقال عضو مجلس الأمناء في الهيئة لؤي الصالح: إن اللجنة تترأسها (نزاهة) وتضم في عضويتها 21 عضوا يمثلون وزارات ومؤسسات الدولة ذات العلاقة بتنفيذ محاور ومبادرات الاستراتيجية الوطنية علاوة على عضوية جمعية الشفافية الكويتية ممثلة للمجتمع المدني.

وأضاف الصالح أن اللجنة ستتولى بشكل رئيسي عملية الاشراف العام على حسن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وإصدار التوجيهات العامة التي تكفل ذلك واعتماد التقارير الخاصة بحالة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية واعتماد خطط عملها السنوية.

ولفت إلى أن قرار تشكيل اللجنة أسند إلى كل عضو من أعضائها مهمة متابعة تنفيذ الجهة التي يمثلها بما هو مطلوب منها في إطار المحاور والمبادرات التي تضمنتها الاستراتيجية.

وأوضح أن (نزاهة) تعمل حاليا على إصدار قرار بتشكيل فرق العمل الفنية والآليات التنفيذية التي ستتولى عملية تنفيذ محاور وأولويات الإستراتيجية الوطنية وبذلك تكون الاستراتيجية الوطنية قد انتقلت من مرحلة المشاورات والإعداد إلى مرحلة التنفيذ الفعلي.

جهود الوطنية

وأكد أن (نزاهة) ستبذل قصارى جهدها لإنجاح مشروع الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد إيمانا منها بأن هذا المشروع هو مشروع وطني بامتياز إذ إن نجاحه سيحقق طفرة وقفزة نوعية كبيرة في الجهود الوطنية الرامية لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

لؤي الصالح

قفزة نوعية في تعزيز الشفافية بمشاركة المجتمع المدني

وأشار إلى أن ذلك سيكون له مردود بالغ التأثير على موقف الكويت في المؤشرات الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد والتنافسية وبيئة الأعمال.

وأضاف الصالح أن (نزاهة) تعول على تضافر وتساند جهود كل الجهات الوطنية الحكومية والأهلية من أجل تحقيق التنفيذ الأمثل للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

وأشاد بالدعم المستمر الذي يوليه مجلس الوزراء لهذا المشروع من خلال حثه لكل الجهات على التعاون مع (نزاهة) في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد. (كونا)

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	2019-8-21	2	16568

الوسط
محليات
وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

تضم 21 عضواً يمثلون وزارات ومؤسسات الدولة ذات العلاقة

«نزاهة»: تشكيل اللجنة العليا لقيادة الاستراتيجية الوطنية

أعلنت الهيئة العامة لمكافحة الفساد (نزاهة) الكويتية أمس عن تشكيل اللجنة العليا لقيادة وتنسيق الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد تنفيذا لقرار مجلس الوزراء رقم 691 لسنة 2019.

وقال عضو مجلس الأمناء في الهيئة لؤي الصالح ن اللجنة تترأسها (نزاهة) وتضم في عضويتها 21 عضوا يمثلون وزارات ومؤسسات الدولة ذات العلاقة بتنفيذ محاور ومبادرات الاستراتيجية الوطنية علاوة على عضوية جمعية الشفافية الكويتية ممثلة للمجتمع المدني.

وأضاف الصالح أن اللجنة ستتولى بشكل رئيسي عملية الإشراف العام على حسن تنفيذ الاستراتيجية الوطنية وإصدار التوجيهات العامة التي تكفل ذلك واعتماد التقارير الخاصة بحالة تنفيذ الاستراتيجية الوطنية واعتماد خطط عملها السنوية.

ولفت إلى أن قرار تشكيل اللجنة أسند إلى كل عضو من أعضائها مهمة متابعة تنفيذ الجهة التي يمثلها بما هو مطلوب منها في إطار المحاور والمبادرات التي تضمنتها الاستراتيجية.

وأوضح أن (نزاهة) تعمل حاليا على إصدار قرار بتشكيل فرق العمل الفنية والآليات التنفيذية التي ستتولى عملية تنفيذ محاور وأولويات الإستراتيجية الوطنية وبذلك تكون الاستراتيجية الوطنية قد انتقلت من مرحلة المشاورات والإعداد إلى مرحلة التنفيذ الفعلي.

وأكد أن (نزاهة) ستبذل قصارى جهدها لإنجاح مشروع الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد إيمانا منها بأن هذا المشروع هو

لؤي الصالح

مشروع وطني بامتياز إذ أن نجاحه سيحقق طفرة وقفزة نوعية كبيرة في الجهود الوطنية الرامية لتعزيز النزاهة والشفافية ومكافحة الفساد.

وأشار إلى أن ذلك سيكون له مردود بالغ التأثير على موقف الكويت في المؤشرات الدولية ذات الصلة بمكافحة الفساد والتنافسية وبيئة الأعمال.

وأضاف الصالح أن (نزاهة) تعول على تضافر وتساند جهود كافة الجهات الوطنية الحكومية والاهلية من أجل تحقيق التنفيذ الأمثل للاستراتيجية الوطنية لمكافحة الفساد.

وأشاد بالدعم المستمر الذي يوليه مجلس الوزراء لهذا المشروع من خلال حثه لكافة الجهات على التعاون مع (نزاهة) في تنفيذ الاستراتيجية الوطنية لتعزيز النزاهة ومكافحة الفساد.

مقر نزاهة

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	2019-8-21	3	3503

3 سنوات سجناً لحدث

قضت محكمة الأحداث امس برئاسة المستشار سليمان السويط، بحبس حدث لمدة 3 سنوات في سجن الأحداث، وذلك بعد تقديمه للمحاكمة لتسببه في كارثة دهس 8 أشخاص في منطقة كبد.وتعود تفاصيل الواقعة إلى شهر رمضان الماضي، وتبين لاحقاً ان المتسبب بالحادث قاصر لا يملك رخصة قيادة، وألقت الأجهزة الأمنية القبض عليه وأحالوه إلى نيابة الأحداث.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	2019-8-21	7	16568

القبس

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

مصر: تجديد حبس «خلية الكويت» 15 يوماً

القاهرة - مؤمن عبد الرحمن

جددت نيابة أمن الدولة العليا في مصر حبس أعضاء «خلية الإخوان الإرهابية»، التي سلمتها الكويت مؤخراً للسلطات الأمنية في القاهرة، 15 يوماً على ذمة التحقيقات في اتهامهم بالانضمام لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون والدستور.

ونسبت النيابة للمتهمين الثمانية المرحلين من الكويت، الانضمام إلى جماعة إرهابية تعمل على منع مؤسسات الدولة من مباشرة عملها وتعطيل العمل بالدستور والقانون.

وسبق أن صدرت ضد المتهمين أحكام غيابية في قضايا مختلفة تصل إلى السجن 15 عاماً بتهم تتعلق بتنفيذ وتمويل عمليات إرهابية والانتماء لجماعة أسست على خلاف أحكام القانون.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	2019-8-21	2	16568

الشاهد

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

وزير العدل السعودي: إطلاق المرحلة الثانية من قضاء الاستئناف

وجه وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء السعودي الشيخ د.وليد الصمعاني بإطلاق المرحلة الثانية من تفعيل الاعتراض بطريق الاستئناف «مرافعةً وتدقيقا»، وذلك على الأحكام القضائية الصادرة من محاكم الدرجة الأولى.

وأوضح التعميم القضائي المبني على قرار المجلس الأعلى للقضاء 31 نوعاً من القضايا والدعاوى المشمولة في المرحلة الثانية من قضاء الاستئناف، والتي ستنظرها «مرافعة أو تدقيقًا» الدوائر الحقوقية والدوائر العمالية والدوائر الجزائية ودوائر الأحوال الشخصية في محاكم الاستئناف.

وبيّن قرار المجلس الأعلى للقضاء الإجراء في حال تضمنت القضية عددًا من الطلبات المختلطة بين ما ينظر مرافعة أو تدقيقًا وما ليس كذلك، فينظر الجميع مرافعة، أما إذا تضمنت القضية عددًا من الطلبات المختلطة منها ما ينظر تدقيقًا ومنها ما ليس كذلك فينظر الجميع تدقيقًا، ولا يجوز تجزئة القضية وتسري عليها جميع الأحكام المتعلقة بالاستئناف والنقض المنصوص عليها في نظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية.

كما أكد قرار المجلس الأعلى للقضاء مباشرة المحكمة العليا اختصاصاتها المنصوص عليها في نظام القضاء ونظامي المرافعات الشرعية والإجراءات الجزائية، بنظر الاعتراض بطريق النقض على الأحكام والقرارات الصادرة من محاكم الاستئناف أو المؤيدة منها في القضايا التي تضمنتها المرحلة الثانية من قضاء الاستئناف، المنظورة بالاعتراض على الأحكام الصادرة من محاكم الدرجة الأولى بعد تاريخ تفعيل القرار.

• د.وليد الصمعاني

يذكر أن وزير العدل رئيس المجلس الأعلى للقضاء أعلن في وقت سابق نجاح المرحلة الأولى من تفعيل الترافع في محاكم الاستئناف.

على جانب آخر، أشاد أمير المنطقة الشرقية سعود بن نايف بالجهود التي بذلتها الحكومة السعودية في خدمة حجاج بيت الله الذين توافدوا من كل أرجاء المعمورة، مؤكداً أنها جهود تحدث بها القاصي قبل الداني، وهي السر بعد توفيق الله في أداء الحجاج لنسكهم بكل يسر وطمأنينة.

وقال في مجلس «الاثنينية» الأسبوعي لدى استضافته جمعًا من المواطنين والمسؤولين « إن الحق أبلج، ونجاحات الحج لا يحجبها كلام المشككين، فالشمس لا تغطى بغربال، وفي موسم الحج، أثبت الإنسان السعودي -كما هي عادته في كل المواقف- أنه على قدر المهام الموكلة له، ويتجرد من كل حظوظ النفس، ليعمل في خدمة دينه ثم مليكه وبلاده، راجياً رحمة ربه وأجره، عارفاً تمام المعرفة أن ما يقوم به هو أقل ما يقدمه، مدركاً أن الله شرفنا في هذا البلد بشرف عظيم ألا وهو خدمة ضيوف الرحمن، والتيسير عليهم في أداء النسك العظيم».

وأضاف: «باسمكم جميعاً رفعت لخادم الحرمين وولي العهد الأمين -برقيات تهنئة بالعيد السعيد، وأيضا برقيات تهنئة بالنجاح الاستثنائي لموسم الحج، وقد ضمنتها ما يتخالج في نفوسكم من الفخر بما تحقق من نجاحات، وإشادة عالية بأبنائنا وإخواننا من كافة القطاعات سواءً الأمنية أو الخدمية أو التطوعية، رجالاً ونساءً بذلوا من أجل نجاح موسم الحج».

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	2019-8-21	12	3830

الجريدة

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

«الاستئناف» تدين مواطناً قدّم شهادة خبرة مزورة من «الأوقاف»

أصدرها الجبري بناء على ضغط من نائب بالدائرة الخامسة

حسين العبدالله

رفضت محكمة الاستئناف الجزائية الطعن المقام من أحد الموظفين بوزارة الأوقاف على حكم محكمة الجنايات أول درجة بإدانته بتقرير الامتناع عن عقابه وإخلاء سبيله بكفالة مالية قدرها خمسة آلاف دينار، لتقديمه شهادة من «الأوقاف» إلى «التطبيقي» تثبت تمضيته سبع سنوات في الوزارة، وهي المدة التي تتطلبها الوظيفة المعلن عنها بالهيئة، وذلك على خلاف الحقيقة.

وأيدت «الاستئناف» حكم أول درجة بإدانة المتهم، للأسباب التي أوردها من أن الموظف تحصّل على شهادة من «الأوقاف»، بناء على طلب من أحد نواب الدائرة الخامسة إلى وزيرها السابق محمد الجبري بتوقيع شهادة الخبرة، رغم أنه لم يكمل تلك الفترة.

وأضافت أنها لا تلتفت إلى تلك الإفادة الموقّعة بتاريخ 8 مارس 2017 من الوزير الجبري، لأنها تتعارض مع الحقيقة التي اطمأنت إليها المحكمة، وهي أن المتهم لم يكمل سنوات الخبرة التي تطلبها الإعلان.

وكانت محكمة أول درجة استندت في إدانتها للمتهم إلى أقوال موظفين في «الأوقاف» أمام النيابة بأن المتهم لم يمضِ في الوزارة سنوات الخبرة المطلوبة، وأن استخراج شهادة الخبرة له كان بناء على طلب من الوزير السابق، بعد إلحاح أحد نواب الدائرة الخامسة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	2019-8-21	1	4198

القبس

مقالات

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

كلام الناس

أحمد الصراف

habibi.enta1@gmail.com
www.kalamanas.com

أفضل قانون أخلاقي وتنظيمي

قد لا أكون مبالغا إن ذكرت أن القانون بمرسوم المتعلق بالشهادات المزورة وغير المعادلة هو أفضل قانون «تنظيمي وأخلاقي» صدر في فترة ما بعد التحرير، والذي عجز مجلس الأمة، بقضه وقضيضه، في إصداره بعد كل التحذيرات من غرق الكويت في بحر من الشهادات المتوسطة الأهمية والعالية المزورة والوهمية وغير المعادلة، والتي شملت مختلف التخصصات من دون استثناء، وساهمت في تردي الوضع التعليمي والأمني والأخلاقي في الدولة بشكل عام. وبالتالي لم يكن غريبا ملاحظة اختفاء حرف الدال من أسماء الكثير من المغردين والكتاب بعد صدور القانون مباشرة، وانكشاف أمر بعض ممن تم تعيينهم لكونهم من حملة شهادات الدكتوراه المتخصصة في مجالات تعيينهم، خاصة في الرياضة والمال والسياحة.

كما يعتبر هذا القانون انتصارا للجهات التي طالما حاربت الشهادات المزورة والوهمية، ومن أهمها الجمعية الكويتية لجودة التعليم.

وقد أخذ البعض على القانون سريانه بأثر رجعي على موظفي القطاعين العام والخاص وتعريضهم للعزل! ولا أرى حقيقة في الأمر أي خطأ أو شبهة، فكيف نسامح أو نتجاوز عن الخراب الذي تسبب به من ادعى أنه أستاذ ومعلم مثلا، وهو جاهل ومدعي حمل شهادة مزورة لا تساوي حتى قيمة الورق الذي كتبت عليه، والوقت الذي صرف لكتابتها وختمها وتوقيعها من تاجر شهادات؟

أما إذا كانت الشهادة غير معادلة فقط، وهي صحيحة في الأصل، فإن هذا يتطلب النظر في وضع حاملها والسماح له بتعديلها، أو الطلب منه الاستقالة من عمله، دون تشهير او محاكمة.

أما التخوف من أن وقف توظيف أي شخص قبل قيامه بمعادلة شهادته سيتسبب في تعطيل أو تأخير توظيفه فهذا مردود عليه. فضرر تأخير التوظيف اقل بكثير من ضرر توظيف من يحمل شهادة غير معادلة ولا معترف بها.

وربما يحتاج المرسوم بقانون، عند عرضه على مجلس الأمة للمصادقة لإجراء تعديلات بسيطة عليه، إن سمحت لائحة المجلس بذلك، وخاصة في ما يتعلق بتعريف «الشهادات غير المعادلة»، والمقصود بها، وسبب عدم تجريم حيازتها، حتى لو لم يقم حاملها باستخدامها أو الادعاء بحملها.

كما ان القانون لم يتطرق مثلا لحملة الألقاب العلمية أو الرنانة الأخرى كاخصائي أو مستشار أو خبير، خاصة أولئك الذين لا مستند معترفا به لديهم يشهد بكونهم اخصائيين أو مستشارين، في الوقت الذي يعاقب فيه حامل شهادة الثانوية العامة مثلا إن قدم شهادة مزورة.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	2019-8-21	24	16568

الوسط

محطات دولية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

باكستان: سنحيل قضية كشمير إلى محكمة العدل الدولية

قالت باكستان امس، إنها ستحيل النزاع على كشمير مع الهند إلى محكمة العدل الدولية بعد أن ألغت نيودلهي الوضع الخاص للشطر الخاضع لسيطرتها من الإقليم هذا الشهر الأمر الذي أثار غضب إسلام اباد.

وقال وزير الخارجية شاه محمود قرشي لتلفزيون آري نيوز قررنا إحالة قضية كشمير إلى محكمة العدل الدولية... القرار اتخذ بعد وضع كل الجوانب القانونية في الاعتبار .

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	2019-8-21	1	3503

أحكام قضائية

وزارة العدل
إدارة الاعلام والعلاقات العامة
information & public relations department

السياسة
AL-SEYASSAH

"الاستئناف" ألغت حبس "قروب مطيرجيه" وقضت ببراءتهم من الاتجار وتعاطي المؤثرات

■ ألغت محكمة الاستئناف حكم محكمة اول درجة القاضي بحبس 7 مواطنين 4 سنوات مع الشغل والنفاذ والقضاء مجدداً ببراءتهم من الاتجار والتعاطي بعد ضبطهم بجاخور بمنطقة " كبد"، الشهيرة بقضية "قروب مطيرجيه".

وكانت النيابة العامة قد اسندت الى المتهمين انهم حازوا مادة مؤثرة عقليا وكان ذلك بقصد الاتجار في غير الاحوال المرخص بها قانونا حال كون المتهم الرابع عائدا لسبق الحكم عليه نهائيا بعقوبة جنايةٍ في قضية سابقة وحازوا مادة مؤثرة عقليا وكان ذلك بقصد التعاطي دون أن يثبت انهم قد رخص بذلك قانونا حال كونهم عائدين من عقوبات الجنائية.

وتتلخص تفاصيل الواقعة فيما اقر به احد المتهمين انه في يوم الواقعة وتحديدا اثناء تواجده باحدى الغرف بجاخور في منطقة كبد فوجئ بصوت عال يطلب خروج اصدقائي وبعدها القوا قنبلتين صوتيتين ومن ثم خرجنا جميعا ما عدا صديقنا الاخير

■ عبدالله العلندا

كان نائما وبعدها تم ضبطنا ووضع الكلبشات في يدي وتم تفتيش الجاخور وبعدها اخذوا مفاتيح السيارات وعثروا في سيارة اخي على المضبوطات المعروضة امامي حيث كانت تلك المركبة امام الجاخور ولم يعثروا على اي شيء بباقي المركبات والجاخور وتم سؤالي حينها من قبل رجال الشرطة عن اشخاص انا لا اعرفهم ومن ثم تمت احالتنا لمخفر ومن مواجهة كل واحد على حدة بالمضبوطات المعروضة امامي بمكتب المباحث وانكرت صلتي بها.

وحضر المحامي عبدالله العلندا امام المحكمة ودفع ببطلان اذن النيابة وما تلاه من اجراءات وما ترتب عليه من ادلة لابتنائها على تحريات غير جدية وبطلان القبض على المتهمين لانه خارج نطاق الاذن والانتفاء وحالة التلبس بجريمة وبطلان ما تلى القبض الباطل من اجراءات وأدلة وانتفاء قصد الاتجار وانتفاء حيازة المتهمين لثمة مؤثر عقلي.

اليوم	التاريخ	الصفحة	العدد
الأربعاء	2019-8-21	6	18119

إنجازات العدل

إحصائية إنجاز معاملات مراكز الخدمة خلال الفترة

من 2019-8-4 **الى** 2019-8-8

م	المركز	الفترة العمل	الاستعلام القضائي	التنفيذ الجنائي	التنفيذ المدني	التوثيقات الشرعية	الشهادات العقارية	التوثيق	اجمالي الفترة	إجمالي المركز
1	برج التحرير	صباحي	537	120	64	532	455	467	2175	3905
		مسائي	153	359	145	388	225	460	1730	
2	جابر العلي	صباحي	397	615	337	591	502	271	2713	3336
		مسائي	25	285	18	30	63	202	623	
3	الجهراء	صباحي	254	772	57	355	96	168	1702	2141
		مسائي	112	51	7	65	13	191	439	
4	جليب الشيوخ	صباحي	184	382	158	319	203	222	1468	1897
		مسائي	76	18	27	16	18	274	429	
الاجمالي			**11279**							

الاجمالي العام
15560

إنجازات العدل

إحصائية إنجاز معاملات مراكز الخدمة خلال الفترة

من 2019-8-4 **الى** 2019-8-8

م	المركز	الفترة العمل	الاستعلام القضائي	التنفيذ الجنائي	التنفيذ المدني	التوثيقات الشرعية	الشهادات العقارية	التوثيق	إجمالي المركز
5	صبحان	صباحي	141	371	156	192	28	197	1085
6	العارضية	صباحي	112	12	8	24	5	114	275
7	الصديق	صباحي	588	95	77	-	16	82	858
8	الافنيوز	صباحي	44	33	10	-	4	16	107
9	اليرموك	صباحي	211	47	22	31	9	29	349
10	الرميثية	صباحي	574	361	24	-	-	-	959
11	صباح الاحمد	صباحي	73	20	10	-	1	26	130
12	القرين	صباحي	47	4	2	100	249	116	518
	الإجمالي					4281			

الاجمالي العام
15560

وفيـــات

وفيات

محمد بن جاسم بن علي الفيلكاوي

88 عاما، شيع، الرجال: الشهداء، ق5، ش510، م9، النساء: مشرف، ق5، ش12، م28، ت: 66277222، 99056632

محمد مبارك مطلق الحبيب

70 عاما، يشيع التاسعة من صباح اليوم، الرجال: الدسمة، ق4، ش44، م6، النساء: سلوى، ق2، ش7، م20، ت: 99896511، 99889315

إبراهيم عبدالله إبراهيم المشعان

76 عاما، شيع، الرجال: ديوان الخالد، القادسية، ق2، شارع حمد الخالد، م35، النساء: المنصورية، ق2، شارع يوسف الغنيم، ج20، م7، ت: 99793636، 22527783

علي جاسم محمد المطوع

20 عاما، يشيع اليوم بعد صلاة العصر، الرجال: المقبرة فقط، النساء: كيفان، ق5، ش54، م1، ت: 94414448، 55896111

صقر ضاري صقر النجدي

16 عاما، شيع، الرجال: صباح السالم، ق8، امتداد شارع الغوص، مقابل الجمعية، بجانب السنترال، النساء: الأندلس، ق4، ش2، م83، ت: 99999137، 99366964